

# «إعادة تموضع» في الرياض... في انتظار

بعيد «مؤتمر الرياض»، الذي ينهي أعماله غداً، تاطير أسباب العدوان السعودي على اليمن وظروفه، في تركيز لوضعية «التحالف» قبل ذهاب القوى اليمنية المؤيدة له إلى الحوار، الذي من المقرر أن تستضيفه جنيف. كل ذلك يجري في وقت تصرّ فيه السعودية وحلفاؤها على إلغاء كل الاتفاقات الداخلية مما سبقت العدوان، مع إصرار ضمني على أنه لا حلّ من دون العودة إلى قرار «الأقاليم الستة»... و«فصل الجنوب»



هادي: سنعود إلى صنعاء وعدن قريباً (أ ف ب)

كذلك حدّد بحاح مرتكزات ثلاثة للمؤتمر، الذي حضرته شخصيات تمثل معظم الأحزاب اليمنية بما فيها «الإصلاح» (الإخوان المسلمون) و«المؤتمر الشعبي العام» (قيادات منشقة عن الرئيس السابق علي عبد الله صالح)، وهي: المبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن المتعلقة باليمن تحت الفصل السابع، إذ تذهب التحليلات إلى أن مخرجات المؤتمر ستكون ورقة الرياض الأساسية خلال المؤتمر المرتقب في جنيف.

ومساء أمس، أنهت المهلة المحددة للهدنة الإنسانية من دون تجديدها (حتى كتابة النص)، رغم دعوة المبعوث الدولي إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ (أثناء المؤتمر)، إلى تحويل الهدنة إلى وقف دائم لإطلاق نار، ولكن فريق هادي أكد أن تمديد مهلة الهدنة «يتوقف على الوضع على الأرض». وكانت كلمة ولد الشيخ قد أثارَت نقاشات بين المشاركين، على خلفية دعوته إلى «استئناف المحادثات في جنيف نهاية الشهر الجاري»، في إشارة إلى الحوار اليمني الذي رعاه المبعوث السابق جمال بن عمر في

يبدو أن «مؤتمر الرياض»، الذي انطلقت أعماله يوم أمس، لن يعدو كونه «إعادة ترسيم» لخطة عمل العدوان على اليمن، في انتظار انعقاد مؤتمر الحوار اليمني في العاصمة السويسرية جنيف، نهاية الشهر الجاري، حيث من المفترض أن تنطلق العملية السياسية التي ستقرر مستقبل الحكم في هذا البلد؛ فالمؤتمر الذي يُنهي أعماله غداً، لا يبدو أنه سيخرج بجديد على صعيد مآلات العدوان أو أفقه، بل يأتي أشبه باجتماع موسع لدول مجلس التعاون الخليجي ولشخصيات يمنية مؤيدة للعدوان، مشكلاً «تظاهرة سياسية» من لون واحد، من دون أن يمث حقيقة

## وصلت أمس السفينة الإيرانية المحملة بالمساعدات إلى خليج عدن

للحوار اليمني بصلة، كما أنه يلبي بالدرجة الأولى تطلعات السعودية بإظهارها «الوصي» الأول على الملف اليمني، والمرجعية الوحيدة المسكة بمفاصله!

ورغم اعتراض جماعة «أنصار الله» على المشاركة في «المؤتمر» ورفضها من الأساس فكرة انعقاده التي تمعن في الانتقاص من السيادة اليمنية، فإن المؤتمر الذي دعا الرئيس الفار عبد ربه منصور هادي إليه منذ كانون الثاني الماضي، بأمر أعماله، ومن المقرر أن يبحث غداً في ثلاثة ملفات: الملف السياسي وتطبيق قرارات مجلس الأمن بشأن اليمن، والملف الاقتصادي المتمثل بإعادة الإعمار، والملف الأمني الذي يشمل كيفية تشكيل جيش يمني جديد. رئيس الحكومة المستقلة خالد بحاح كشف أن أحد الحلول المطروحة للأزمة هو «فصل الجنوب وليس انفصاله بدولة مستقلة»، ما يحيل ذلك مجدداً على أجنذات تقسيمية سابقة أثير النقاش بشأنها مع انتقال هادي إلى عدن، ومحاولاته الحديثة لفصل بين الشمال والجنوب، ثم تكريس الماكينة الإعلامية المواقفة للعدوان لخطاب الفصل بين المحافظات الجنوبية والشمالية. وقد أوضح بحاح، في تصريحات على هامش المؤتمر، أن تعيينات القادة العسكريين التي قام بها هادي في الأونة الأخيرة، تهدف إلى «جمع كل القوات العسكرية والمقاومة الشعبية لتكون جزءاً من النسيج الوطني القادم»، وذلك في ظلّ ازدياد النقاش داخل الدوائر اليمنية بشأن قيام إدارات ذاتية، ولا سيما في مناطق الجنوب، كجزء من صيغة الحكم المقبلة في اليمن.

الهمجية لم يكن يوماً غير مزيلة للتاريخ». كما وصف «مؤتمر الرياض» بأنه «المحطة الرئيسية بعد الانقلاب على الشرعية من صالح والحوثيين»، مضيفاً إن الهدف منه «استعادة الدولة اليمنية». وشكر هادي، المقيم في الرياض، السعودية ودول مجلس

ياتوا بذهن متفتح وبلا شروط مسبقة». أما عبد ربه منصور هادي، فقد «بشر» بعودة حكومته إلى صنعاء وعدن «قريباً». وجدد في الجلسة الافتتاحية هجومه على «أنصار الله» التي سمّاها بـ«الميليشيات الانقلابية»، قائلاً إن «مصير

صنعاء حتى بدء العدوان، الأمر الذي ترفضه الرياض وفريقها جملة وتفصيلاً، لأنهم يتطلعون إلى إلغاء كل الاتفاقات السابقة منذ تاريخ سيطرة «أنصار الله» على صنعاء في أيلول الماضي. وقال ولد الشيخ في هذا الصدد: «نحتاج إلى المرونة وأذهان متفتحة... نحتاج إلى أن

## تقرير

# الصيد يزور الجزائر لمزيد من التنسيق

للكتاب المحليين لحركة النهضة»، أوضح الغنوشي أنّ «انتقاد حكومة الحبيب الصيد هو صوت المعارضة، لكن لا بد للنقد من أن يكون موضوعياً. والحكومة تبذل ما في وسعها لخدمة تونس، وهو ما يتجلى من خلال برنامج إنقاذ الوضع في قفصة (جنوب) وقضية قطاع الفسفاط».

وأضاف الغنوشي إن «الحكومة

واضح من قبل «حركة النهضة» التي تشارك في الحكومة التونسية عبر عدد محدود من الوزراء. وقال رئيس الحركة، راشد الغنوشي، أول من أمس، إن حكومة الحبيب الصيد تبذل ما في وسعها لخدمة تونس، معتبراً أنّ الصيد «رجل جاد ومحل ثقة».

وفي تصريحات صحافية على هامش «الندوة الوطنية الثانية

في الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وتقويم مستوى التعاون ومدى تجسيد المشاريع المشتركة».

وعلى هامش الزيارة، أكد كاتب الدولة التونسي لدى وزير الداخلية، رفيق الشلي، وجود تنسيق أمني كبير بين الجزائر وتونس. وقال، في تصريح عقب اللقاء الذي جمعه بالأمن العام لوزارة الداخلية الجزائرية، أحمد عدلي، إن «التنسيق (الأمني) يكاد يكون حينياً (محواسلاً)، الأمر الذي يسهل استباق وتفادي الأعمال التي قد ترتكبها الجماعات الإرهابية». وأضاف إن الوضع الأمني على مستوى الحدود «متحكم فيه».

ورأى الشلي أن «مثل هذه الاجتماعات تندرج في إطار اللقاءات العادية من أجل مزيد من التقويم للوضع الأمني وتطوير وسائل العمل والعلاقات الامنية، وخاصة بين المسؤولين الأمنيين في البلدين». في غضون ذلك، جاءت زيارة الصيد للجزائر مترافقة بدعم

تندرج زيارة الصيد في إطار التشاور السياسي القائم بين البلدين (أرشيف)

